عصبة الأمم (عوامل النشأة وأسباب الفشل)

الباحث / محمد عزيز محمد سالم

الإشراف

أ.د / عبدالحكيم الطحاوي

أستاذ التاريخ عميد كلية الدراسات الآسيوية جامعة الزقازيق سابقًا

أ. د / سلوى فراج

أستاذ العلوم السياسية عميد كليةالتجارة جامعة قناة السويس

الملخص :

فكرة العلاقات الدولية ظهرت في صور شتي في العصور التاريخية المختلفة ، إلا أن قواعد التنظيم الدولي حديثة نسبيًا، نشأت منذ منتصف القرن التاسع عشر مع الحاجة إلى بذل جهود مشتركة لتنظيم الانتفاع بالمرافق الدولية (الأنهار الدولية – البريد – المواصلات ... إلخ) ، فقد أيقنت الدول أنه إذا كانت لها أن تحرص على سيادتها واستقلالها ، فإن عليها أن تحرص في نفس الوقت على ارتباطها وتضامنها فيما بينها ، وعزز حاجة الدول للتنظيم الدولي بعد أن تبين أن القواعد القانونية التي تحدد حقوقها وواجباتها لم تعد كافية، ولعل أول محاولات لظاهرة التنظيم الدولي تجلت صورها في تنظيم آثار الحروب، عند وضع معاهدات الصلح أو الحد من ويلاتها عن طريق إخضاعها للقانون، ثم كانت الرغبة في منع الحروب وتحريمها، ومحاولة توقيع العقاب على المعتدي على نحو يكفل صيانة الأمن والسلم الدوليين ، وظهرت أول منظمة دولية بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩ م وهي عصبة الأمم لتعالج آثار هذه الحرب المدمرة على القارة الأوربية والعالم، وتعرف عصبة الأمم على أنها منظمة دولية عالجت موضوع مهم هو فكرة التعاون الدولي لحل النزاعات التي كانت تقوم بين الدول الكبرى.

تعرف عصبة الأمم على أنها منظمة دولية عالجت موضوع مهم هو فكرة التعاون الدولي لحل النزاعات التي كانت تقوم بين الدول الكبرى ، ما يمكن القول أن هذه المنظمة هي فكرة قديمة راودت خيال الفلاسفة والعلماء منذ أقدم العصور ، إضافة إلى أنها ضمان للسلام العالمي على أسس جديدة وثابتة ، وقد اهتم بالدعوة إليها العديد من المؤسسات الإقليمية والشخصيات السياسية أبرزها الرئيس الأمريكي ولسن الذي بدأ دعوته لها انطلاقاً من معارضة للفكرة القائلة " بضرورة إدارة الدول الكبرى للعالم "وكذلك انطلاقاً من قناعته بأن نظام التوازن الأوروبي الذي كان معمول به حتى الحرب العالمية الأولى ، وعملت على تثبيت

التعديلات الإقليمية التي تمخض عنها التغيير العالمي الشامل ، طبقا لمبدأ الأمن الجماعي كانت تعمل الدولة على مقاومة أي دولة تقوم بخرق السلام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية إذا استدعى الأمر.

Abstract:

The idea of international relations has emerged in various historical times, but the rules of international regulation have been relatively modern, originating since the mid-nineteenth century with the need for joint efforts to regulate the utilization of international facilities (international rivers, mail, transport... etc.), States have been convinced that if they are to ensure their sovereignty and independence, At the same time, they must ensure that they are linked and solidarity among themselves. and strengthened States' need for international regulation after it had been found that legal rules defining their rights and duties were no longer sufficient, Perhaps the first attempts at the phenomenon of international organization were illustrated in the organization of the effects of wars in the elaboration of treaties of peace or limiting their scourge by subjecting them to the law, The desire was to prevent and prohibit wars and to try to punish the aggressor in a manner that would ensure the maintenance of international peace and security. The first international organization

after World War I emerged in 1919, the League of Nations, to address the effects of this devastating war on the European continent and the world. and the League of Nations is defined as an international organization that has addressed an important topic of international cooperation for the resolution of disputes between major Powers.

The League of Nations is defined as an international organization that has addressed the important topic of international cooperation to resolve disputes between major Powers. What can be said is that this Organization is an ancient idea that has been the imagination of philosophers and scholars since ancient times, It is also a guarantee of world peace on new and stable foundations. The President of the United States of America, Lusson, who began his invitation to the United States of America in opposition to the notion of "the need to run major Powers...

تمهيد :

عصبة الأمم على أنها منظمة دولية عالجت موضوع مهم هو فكرة التعاون الدولي لحل النزاعات التي كانت تقوم بين الدول الكبرى ، ما يمكن القول أن هذه المنظمة هي فكرة قديمة راودت خيال الفلاسفة والعلماء منذ أقدم العصور ، إضافة إلى أنها ضمان للسلام العالمي على أسس جديدة وثابتة ، وعملت على تثبيت التعديلات الإقليمية التي تمخض عنها التغيير العالمي الشامل ، طبقا لمبدأ الأمن الجماعي كانت تعمل الدولة على مقاومة أي دولة تقوم بخرق السلام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية إذا استدعى الأمر.

الاتحادات الدولية الإدارية :

يعد انشاء اللجان خطوة مهمة في طريق انشاء المنظمات الدولية ، ويذهب جانب من الفقه ، إلى أن هذه اللجان لم تنشأ إلا كوسيلة لتعزيز وضمان حرية الملاحة في بعض الأنهار، مثل لجنة الراين التي أنشأت سنة ١٨١٤ م ، ولجنة الدانوب التي أنشأت سنة ١٨٥٦ م ونتيجة لنجاح اللجنتين المذكورتين في أداء المهام المسندة اليهما ، فقد امتد نشاطها ليشمل ميادين أخرى ، كميدان الصحة ، فقد أنشئت لجان صحية في الأقاليم المستعمرة ، كلجنة قسطنطينية وبوخارست ، كما أنشأت لجان مالية مهمتها التوثيق والتقريب في وجهات نظر الدول الدائنة والمدينة ، كوسيلة للوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين ، ومن بين هذه اللجان لجنة الدين المصري سنو ١٨٧٨ م ، ولجنة الدين اليوناني سنة ١٨٩٧ م ، ولجنة الدين العثماني سنة ١٨٩٨ م، ومن بين أهم الاتحادات التي تم انشاؤها ، اتحاد التلغراف العالمي الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية باريس لسنة ١٨٦٥ م ، واتحاد البريد العالمي الذي أنشئ باتفاقية برلين لسنة ١٨٧٤ م ، والاتحاد الدولي للمقاييس والموازين عام ١٨٧٥ م ، واتحاد حماية الملكية الصناعية عام 1882 م ، والاتحاد الدولي لنشر التعريفة الجمركية لعام ١٨٩٠ م ، واتحاد حماية الملكية الأدبية المنشئ بموجب اتفاقية برلين لسنة ١٨٨٦ م ([1]).

المراحل الأساسية للمنظمات الدولية :

بدأ المجتمع الدولي في العصر الحديث مجتمعاً أوربياً مسيحياً مغلقاً على نفسه ، ثم بدأ هذا المجتمع يتسع رويداً رويداً عندما بدأت تدخله دول غير أوربية وغير مسيحية وانتقل المعيار في تلك الحقبة من معيار الأوربية المسيحية إلى معيار الدول المتحضرة .

الأولى :

من مؤتمر فيينا (١٨١٤ م – ١٨١٥ م) وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ، مرحلة المؤتمرات الدولية .

الثانية :

ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ م – ١٩٣٩ م) والتي شهدت إنشاء عصبة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية في اتفاقية فرساي ، وانشاء محكمة العدل الدولية الدائمة.

الثالثة : من نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ م) وتمتد حتى الآن ، وهي التي شهدت قيام منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الأخرى ([2]) .

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ م – ١٩١٨ م) :

اندلعت الحرب العالمية الأولى في ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ م على أثر اغتيال ولي عهد النمسا ، وقد وقع الحادث في مدينة سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك التي كانت آنذاك جزءاً من الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ، فما كان من الأخيرة إلا أن أعلنت الحرب على صربيا في ٢٨ يوليو متهمةً إياها بالضلوع في جريمة الاغتيال ، و في اليوم التالي قصف الجيش النمساوي مدينة بلغراد عاصمة صربيا ، وكان امبراطور النمسا قد أرسل في الخامس من تموز مبعوثاً إلى برلين يطلب منه دعماً ألمانياً ضد صربيا واستجاب القيصر الألماني لطلب الإمبراطور ومنح الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ما عُرِف وقتها بِ "شيك على بياض" تُقدم ألمانيا بموجبه كل الدعم لحكومة فينا حتى في حال نشوب حرب بين النمسا وروسيا ، و تربط روسيا بصربيا الرابطة السلافية والمذهب الأرثوذكسي ، و من جهة أخرى فإن القضاء على صربيا سيؤدي إلى انهيار نفوذ روسيا في البلقان، لذلك قرر الروس مؤازرة بلغراد وأعلنوا التعبئة العامه في ٢٩ يوليو ([٣]).

في 28 يوليو 1914 م أعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا ، وما هي إلا أيام قليلة حتى أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا (1 أغسطس) ثم على فرنسا (3 أغسطس) وفي اليوم التالي (4 أغسطس) أعلنت إنجلترا الحرب على ألمانيا وبعد ذلك بيوم (6 أغسطس) أعلنت النمسا والمجر الحرب على روسيا ، وإذا كان الصراع قد دار أساسا في البداية بين معسكرين : معسكر دول الحلف الذي يتشكل من كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا القيصرية ، ومعسكر دول وسط أوروبا الذي تشكل من كل من ألمانيا والنمسا والمجر ثم تركيا إلا أنه ما لبث أن امتد إلى كل دول العالم ، فقد شاركت فيه اليابان ثم الصين ، حتى الولايات المتحدة التي كانت تنتهج سياسة العزلة التقليدية وتتبنى سياستها الخارجية انطلاقاً من مبدأ مونرو الذي يحظر عليها الانغماس في شؤون القارة الأوروبية ،ومقابل امتناع هذه الأخيرة عن التدخل في شؤون الأمريكيتين وجدت نفسها في وضع اضطرت معه لخوض الحرب إلى جانب الحلفاء اعتبارا من أبريل 1917م ، وهكذا وجدت ثلاثون دولة نفسها مشتركة في حرب دارت معاركها البرية على قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا والبحرية على اتساع المحيطات كلها ([٤]) .

استطاع الألمان تحطيم الجيش البريطاني الخامس في مارس ١٩١٨ م ، وتوالت المعارك العنيفة بين الجانبين التي تسببت في خسائر فادحة في الأرواح والأموال وقدرت كلفة الحرب في ذلك العام بحوالي عشرة ملايين دولار كل ساعة ، وبدأ الحلفاء يستعيدون قوتهم وشن هجمات عظيمة على الألمان أنهت الحرب وكان يوم ٨ أغسطس ١٩١٨ م ، يوم أسود في تاريخ الألمان إذ تعرضوا لهزائم شنيعة أمام البريطانيين والحلفاء ، ودخلت القوات البريطانية كل خطوط الألمان ، ووصلت إلى شمال فرنسا ، ووصلت بقية قوات الحلفاء إلى فرنسا ، واجتاحت ألمانيا أزمة سياسية عنيفة أدت إلى استقالة الإمبراطور الألماني وقيام الجمهورية الألمانية ،

ووقعت الهدنة في ١١ نوفمبر ١٩١٨ م بعد أربع سنوات ونصف من القتال الذى راح ضحيته عشرة ملايين من العسكريين وجرح ٢١ مليون آخرين ([٥]).

إن دخول روسيا القيصيرية الحرب إلى جانب فرنسا وبريطانيا ، ومساندة حليفتها صربيا شكل السبب المباشر والمناخ المناسب لنجاح الثورة الروسية فيما بعد ، ويعود ذلك لما رافق العمليات العسكرية من خسائر عديدة تعرض لها الجيش الروسي ، بالإضافة إلى الفساد الذي عم البلاط الإمبراطوري الروسي ، وإقدام القيصر على حل مجلس الدوما ، كل ذلك دفع بالبرجوازية إلى قطع علاقتها بالقيصر وحكومته منذ عام ١٩١٦ م، وقد كانت للثورة البلشفية تأثير مباشر على الحرب العالمية الأولى ، حيث أعلنت الحكومة نيتها الانسحاب من الحرب ضد ألمانيا ، وقد أعلن لينين مرات عدة عزمه التفاوض مع الألمان للوصول إلى صلح معهم ، وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين الدولتين الروسية والألمانية في ديسمبر عام ١٩١٧ م ، وانتهت بالاتفاق على بنود الهدنة التي قضت بوقف إطلاق النار ، واحتفاظ جيوش كل من الدولتين بمواقعهما طوال فترة الهدنة ، شرط ألا تتلقى إمدادات جديدة ، وإرضاء للدول المتفاهمة أصر الروس على إدخال بند في الهدنة يقضي بمنع القيادة الألمانية طوال فترة الهدنة نقل جيوشها من الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية ، وكان هدف هذه المفاوضات ينحصر في نقطتين هما : عدم قيام دولة بأي توسع على حساب الأخرى والثانية لا تعويضات في الحرب ([٦]).

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب دون شروط مسبقة في أبريل ١٩١٧ م ، وصرحت بأنها تريد أن تحارب فقط إرادة الإمبراطورية الألمانية في السيطرة والنفوذ ، وكان لدخولها الحرب العالمية الأولى أهمية حاسمة فقد رفدت بقوة جديدة كانت بأمس الحاجة إليها ، حيث رجحت الكفة لصالح دول التفاهم ، ولم تكن أهمية دخولها عسكرية فقط ، إذ كان جيشها أقل استعداداً للقتال من أية دولة أوربية عام ١٩١٤ م ، ولكن من الناحية الاقتصادية فكانت تستطيع إرسال السفن التجارية بالمئات في العالم ، وأن تبني مدمرات في زمن قياسي ، وتنتج نصف صادرات الأغذية العالمية في هذا الوقت ([٧]) .

لقد كان الرئيس الأمريكي ويلسون يرغب في الإبقاء على نظام التوازن في أوربا ، ويسعى إلى الحيلولة دون إحراز أحد المعسكرين انتصاراً حاسماً على الفريق الآخر ، لأنه برأيه أن انتصار أحدهما على الآخر ، سيؤدي ليس فقط إلى السيطرة على أوربا بل على العالم ، ولذلك كان يرغب ويلسون بأن تنتهي الحرب دون غالب ومغلوب ، وترجمت رغبة الرئيس الأمريكي في تحقيق هذا الهدف في إرساله الوفود الأمريكية إلى أوربا من أجل التوسط بين الفرقاء المتحاربين وإنهاء الحرب والدعوة إلى مؤتمر دولي ، تحضره جميع الدول المتحاربة

لتحل جميع قضاياها بالطرق السلمية ، وبالإضافة إلى هذه الأسباب كان ويلسون يرى أنه ليس من صالح الديمقراطية ، أن تقاتل الولايات المتحدة الأمريكية دولاً ديكتاتورية ، إلى جانب دول ديكتاتورية أخرى ([٨]).

النتائج السياسية والعسكرية للحرب العالمية الأولى :

١- انهيار الأسر الحاكمة القديمة وصمود الدول الديمقراطية الغربية وانتصارها ، واتخذت تلك الدول دساتير على مستوى عال من الديمقراطية ، حتى رأى العالم أن فكرة الديمقراطية تغلبت على الفكرة القومية .

٢- حدوث تغيرات جوهرية على النظم السياسية في روسيا، وألمانيا، وتركيا والمجر، مما أدى إلى قيام حرب أهلية عنيفة في روسيا بين الحكومة البلشفية والثائرين ضدهم ، وفي ألمانيا قامت ثورات اشتراكية ، أما في المجر قامت ثورة١١ نوفمبر ١٩١٨ م و أجبرت ملك المجر التنازل عن العرش وتم المناداة بالجمهورية فتكونت حكومة مؤقتة .

٣ – لقد أدت حوادث ١٩١٤ – ١٩١٨ م إلى سقوط أربع إمبراطوريات كبيرة وهي روسيا ، النمسا و المجر، تركيا وألمانيا، و بدأت أوروبا التي كانت تسيطر على العالم تتلاشى ولم يعد هناك ما يدل على أنها تستطيع استعادة قوتها التي كانت عليها قبل الحرب فقد دمر ت الحرب مدنها و أذهبت طغاة كانوا يحكمون فيها ، و فقد الناس كل ما يملكون وأصبحوا لا يشعرون بالأمان والطمأنينة ([٩]) .

٤ – تعرض البرجوازية الأوروبية إلى اضطرابات في أوضاعها وذلك بسبب أن فئات منها غدت عرضة للتأثير التضخم النقدي أو دخول عناصر جديدة إليها من أثر الحرب.

٥ – حصول العديد من الدول على استقلالها بعد اختفاء الامبراطورية النمساوية ، فظهرت دولة يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا ، كما تنازلت النمسا إلى إيطاليا عن عدة مناطق .

٦ – شكلت الحرب بداية للعالم الجديد، ونهاية الأرستقراطيات والملكيات الأوروبية ، وكانت سببا للثورة البلشفية في روسيا التي بدورها أحدثت تغييراً في السياسة الصينية والكوبية ، كما مهدت الطريق للحرب الباردة بين العملاقين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

٧ – ظهور أسلحة جديدة خلال الحرب كالدبابات ، إضافة إلى وجود المؤسسات التدريبية للجيوش ، كما حصل تطور كبير في العدة والعتاد الحربي ([١٠]) .

٨ – مع انتهاء الحرب كان العالم كله في حالة اضطراب وجوع وشقاء ، واستمرت الخسائر بعدها في الأرواح بسبب انتشار الأمراض خاصة الأنفلونزا والكوليرا ، حيث قضي على ستة ملايين نسمة في العالم ، خاصة في البلدان الفقيرة التي حصدت نسبة كبيرة من الضحايا ، نجم عن ذلك شعور عام بضرورة وضع حد للشقاء الإنساني بإقامة عالم يسوده العدل والسلام وبناء مجتمع فاضل وجده الروس في لينين الشيوعي ، ووجده الأوروبيون الآخرون في ولسن الأمريكي ، وهكذا جاءت الدعوة إلى مؤتمر السلام في باريس والذي

لم تشترك به أوروبا والولايات المتحدة فقط ، بل اشتركت به أمم كثيرة مثل الصين ، أمريكا اللاتينية واليابان وبعض أمراء العرب .

٩ – انتهاء الحرب بإعلان الهدنة ولم يعقب ذلك عقد تسويات بعدها ، و بعد وقت قليل تم عقد اجتماعات مؤتمر الصلح الذي دعي إليه لينعقد في باريس، وقد تم اختيار هذه الأخيرة مكانا لعقد المؤتمر لأنها قدمت تضحيات أكثر من غيرها، وبسبب وقوعها في مكان وسط مع إمكانية الحفاظ على أمن الزعماء خلال تواجدهم فيها وكان اختيارها له دلالات سياسية بدلاً من جنيف وقد بدأت الوفود بالوصول إليها مع بداية ١٩١٩ م ، وضمت بعض الوفود أعداداً كبيرة من دبلوماسيين وعسكريين وإداريين واقتصاديين، وقانونيين وممثلين عن وزراء وصحفيين (١١).

الخسائر المادية والبشرية :

قدرت خسائر الحرب العالمية الأولى بالأرواح ب ٣١٥ ، ٥٣٨ ، ٨ وأكثر من ضعف هذا العدد من الجرحى ، وقد أتت خسائر روسيا في رأس قائمة الخسائر البشرية تلتها خسائر كل من ألمانيا والنمسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، أما أهم الخسائر المادية فقد وقعت في الأراضي التي دارت فيها المعارك حيث أتلفت المحاصيل الزراعية وقضي على المواشي ، ودمرت آلاف المنازل وآلاف المصانع إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالسكك الحديدية وبمناجم الفحم التي غمرها هذا الطرف أو ذاك بالماء لمنع استغلالها من قبل العدو ، ولذلك كان على الدول التجارية في مرحلة السلام إعادة بناء ما دمرته الحرب وتحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية ولكن قلة الأموال واليد العاملة التي قضت عليها الحرب عرقلت إلى حد كبير عملية إعادة الإعمار (١٢).

مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ م :

اختيرت باريس لتكون مقراً لمؤتمر الصلح وكانت هناك دلالات سياسية معينة لهذا الاختيار وعلى رأسها كانت هناك دعوات إلى اتخاذ جنيف مقراً لمؤتمر الصلح على اعتبار أن سويسرا دولة محايدة ، ولكن الرئيس ويلسون كان يفضل باريس التي كانت حينذاك تعج بالقوات الأمريكية و كانت فرنسا هي أكثر الدول المتحالفة خسائر في الأرواح والمساكن وفي حجم التخريب المروع الذي تعرضت له مناجم ومصانع ومدن شامل فرنسا التي كانت تصاب بالتدمير خلال العمليات العسكرية وكذلك بسبب التدمير الذي كان يتم على يد القوات الألمانية وهي تنسحب من موقع آخر فهي بذلك أحق بأن يعقد المؤتمر فيها على اعتبار أنها أكبر المضحيين في سبيل العدالة و كان اختيار باريس مقراً للمؤتمر مكن (كلمنصو)العجوز من تولي رئاسة

المؤتمر دون إثارة مشكلات معقدة حول موضوعات الرئاسة و أن وجود المؤتمر في باريس يجعل كلمة الشعب الفرنسي مسموعة بقوة أكبر داخل أروقة المؤتمر([١٣]) .

انعقد المؤتمر في باريس في ١٨ يناير عام ١٩١٩ م ، ورغم أن جميع الدول المنتصرة وكثير من الدول المتعاطفة مع الدول المنتصرة ، والتي أطلق عليها اسم القوى المشاركة قد حضرت المؤتمر إلا أن الأعمال الأساسية للمؤتمر قد تمت من خلال مناقشات مغلقة بين الرئيس الأمريكي ويلسون وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وأورلاندو رئيس وزراء إيطاليا وكانت اليابان قد حضرت المؤتمر ولكنها انسحبت منه لعدم أهمية المسائل الأوربية بالنسبة لها ، والجدير بالذكر أن روسيا السوفيتية والدول المهزومة والدول المحايدة لم يسمح لها بحضور المؤتمر وحينما حضر الصدر الأعظم للدولة العثمانية الداما فريد إلى مؤتمر الصلح في ٢٦ يونيو ١٩١٩ م مدافعاً عن بقاء الدولة العثمانية ، قام كليمنصو بطرده من المؤتمر ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن خمس معاهدات للصلح هي : معاهدة فرساي الموقعة في ٢٨ يونيو ١٩١٩ م بخصوص ألمانيا ، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا ، ومعاهدة تريانون مع المجر ، ومعاهدة نايي مع بلغاريا ، ومعاهدة سيفر مع الدولة العثمانية ([١٤]).

معاهدة فرساي ١٩١٩ م :

كانت تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا هي الأكثر أهمية، رغم أن العديد منها لم يتطلب سوى القليل من الوقت للوصول إلى قرار نهائي بشأنها ، وأقر مؤتمر الصلح بنود معاهدة فرساي ودعا الألمان لتوقيعها لكنهم رفضوا ، ولما هددهم الحلفاء بالعودة إلى الحرب وافقوا مرغمين وأطلق عليها السلم المفروض ، وتم التوقيع عليها في قاعة المرايا في قصر فرساي ،وتوجت هذه المعاهدة بميثاق عصبة الأمم وتضمنت ٤٤٠ مادة وقد نصت على شروط إقليمية ، سياسية واقتصادية أما أبرز الشروط تمثلت :

الشروط الإقليمية :

١- تولى الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة ١٥ سنة ضماناً لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط .

٢- تخلي ألمانيا عن جزء كبير من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة .

٣- نصت كذلك المعاهدة على إعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا ، كما حصلت فرنسا على مناجم الفحم في منطقة السار التي تقرر أن تعهد إدارتها لمدة ١٥ سنة إلى لجنة خاصة و ذلك لتعويض الأضرار التي ألحقتها ألمانيا بالمناجم الفرنسية ([١٥]) .

الشروط العسكرية :

حيث إن الضامن الحقيقي بالنسبة لدول الحلفاء الاستمرار تنفيذ هذه الشروط هو منع ألمانيا من معاودة الانتقام والابقاء عليها ضعيفة من الناحية العسكرية وتم فرض عليها ما يلي :

١- تتعهد ألمانيا بإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية وتكتفي بقوات عددها مائة ألف جندي تستفيد منهم في ضرورات الأمن الداخلي .

٢- تتخلى ألمانيا عن مختلف معداتها العسكرية وأن لا تستخدم القوات المسلحة الألمانية الدبابات أو الطائرات الحربية .

٣- تسليم أسطولها الحربي وأن لا يزيد أسطولها الحربي في المستقبل عن ست قطع لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن ، وإلى جانبها عدد محدود من القطع الصغرية الحربية.

٤ - تحجم ألمانيا عن إقامة تحصينات عسكرية على ضفتي الراين وتهدم منشآتها العسكرية ([١٦]) .

الشروط المالية :

١- فُرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التي ألحق بها الحلفاء، حيث جردوهم من كل مستعمراتهم وفرضوا عليهم غرامة مالية قدرت بآلاف القناطير من الذهب سنويا، لم ير العالم مثيل لها.

٢- بعد أن فصلت منها المناطق الصناعية الغنية أصبحت بعض مدنها الكبيرة مهددة بالخراب المالي والتجاري ، كما انتزع من النمسا بوهيميا وموارفيا اللتان بلغ عدد سكانهما عشرة ماليين نسمة .

٣- نصت المعاهدة على تنازل النمسا عن مناطق واسعة، وتناز لت عن التيرول الجنوبية ، ترنتينو ، تريستا وجزر دالماشيا إلى ايطاليا ، وعن بوكيفينا إلى رومانيا وعن البوسنة والهرسك وساحل دالماشيا إلى يوغسلافيا الجديدة ، وبذلك تضاءلت الرقعة الجغرافية للنمسا وقل عدد سكانها ([١٧]).

نتائج مؤتمر الصلح :

بعد انتهاء مؤتمر الصلح في باريس من فرض معاهداته على الدول المنهزمة ، ظهرت العديد من النتائج في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري والمتمثلة في :

١- سقوط أسرعريقة كانت تحكم مساحات واسعة من الأرض في أوروبا.

٢- ظهور زعماء سياسيين يحكمون حكمًا استبداديًا لمواجهة المشاكل مثل موسوليني في إيطاليا وهتلر في ألمانيا .

٣- ظهور نوع جديد من الحكومات هي البلشفية في روسيا والفاشية في إيطاليا ، اتخذت لنفسها نظاماً سياسياً واقتصادياً خاصاً .

٤- انتشار روح القومية والتعصب بين الحكومات .

٥- فشل بعض الحكومات الديمقراطية الجديدة في التغلب على المشاكل التي تعرضت لها بلادهم ([١٨]).

نشأة عصبة الأمم :

يعتبر إنشاء عصبة الأمم من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى ، حيث كان ذلك لحاجة ملحة شعرت بها الشعوب ، وهي ضمان السالم العالمي على أسس جديدة وثابتة ، وقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العالمية العديد من المؤسسات الإقليمية ، وكذلك العديد من الفلاسفة والمفكرين وعلماء القانون والمصلحون، وعلى الرغم من أن متطلبات التنظيم الدولي في زمن السلم تختلف اختلافاً كبيراً عنها في زمن الحرب ، فإن الاحتكاك المباشر بين صناع القرار والديبلوماسيين والأجهزة الفنية المختلفة في كافة الميادين طوال فترة الحرب ، أدى إلى تعميق الإحساس المشترك بأهمية استمرار هذا التعاون وضرورته ، وولد خبرة كبيرة بطبيعة الصعوبات الرئيسية التي تعترض عملية تنظيم المجتمع الدولي وبأساليب حلها أو احتوائها أو التغلب عليها ، وقد تزامن مع هذا الإدراك النظري والخبرة العملية معاً على كافة المستويات الرسمية في الدول المتحالفة ، حركة نخبوية قادتها العديد من الهيئات والمنظمات غير الحكومية في هذه الدول ، وركزت كل جهودها طوال سنوات الحرب على دراسة الوسائل والهياكل التنظيمية الدولية الكفيلة بتحقيق سلام عالمي دائم ، والحيلولة دون نشوب الحرب مرة أخرى ، من أهم هذه الهيئات أو المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة تلك التي أطلقت على نفسها «عصبة دعم السلام Peace Enforce to League The » ، والتي أعلن عن قيامها في فيلادلفيا عام ١٩١٥ م ، وكان وليم تافت الرئيس الأمريكي الأسبق أحد زعمائها البارزين ، وفي فرنسا وإنجلترا أيضا قامت هيئات ومنظمات وتيارات ذات نزعة سلمية، شحذت كل هممها وفكرها للتخطيط لمرحلة ما بعد الحرب ([١٩]).

عهدت بريطانيا للجنة رسمية برئاسة اللورد فليمور دراسة فكرة التنظيم الدولي ، فقد قدمت تقريراً أشارت فيه إلى أهمية احترام السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ونص على عدم جواز اللجوء إلى الحرب قبل عرض النزاع على المحاكم والهيئات المختصة، ويبيح للدول استعمال القوة ضد كل دولة مخالفة ، كان الرئيس ولسون من دعاة السلام المتحمسين لفكرة إنشاء عصبة أممية و التي تكفل استقلال الدول الصغرى ، وتعود لوحدتها الإقليمية ، واتصلت به الحكومة البريطانية ، وعرضت علية تقرير فليمور فحوله إلى مستشاره الخاص الذي وضع مشروعا للسلم ، استوحى من اللجنة البريطانية فكرة إنشاء محكمة قضائية و كان الجنرال سمطس رئيساً للوزارة في اتحاد جنوب إفريقيا فنشر كتيباً بعنوان "عصبة الأمم" ضمنه آراء في قضية التنظيم الدولي ، وتحدث عن نظام الانتداب ، فطالب بعرضه على الولايات المتحدة الأمريكية

والمستعمرات التي ستنسلخ من العدو، وطالب أيضا بإلغاء التجنيد الإجباري وبموجب امتلاك الدول جميع مصانع الأسلحة ([٢٠]) .

كان ويلسون هو الذي تولى في مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى رئاسة اللجنة الخاصة التي شكلها المؤتمر لصياغة المشروع النهائي لميثاق العصبة ، وعقدت هذه اللجنة اجتماعاتها المخصصة لهذا الغرض خلال الفترة من ١٦ يناير إلى ١٣ فبراير ١٩١٩ م ، وكان ويلسون هو الذي أصر على أن يفرغ مؤتمر الصلح من صياغة ميثاق العصبة أولا وأن يصبح هذا الميثاق بعد ذلك جزءا لا يتجزأ من معاهدة فرساي عن طريق ديباجة فيها لتصبح هي ديباجة المعاهدة نفسها التي وقعت في ٢٨ يونيو ١٩١٩ م ، كما أصبحت العصبة هي الضامن لكافة الترتيبات التي نصت عليها معاهدات الصلح الأخرى وخاصة معاهدة سان جرمان الموقعة في ١٠ سبتمبر ١٩١٨ م ، ومعاهدة مانيلا الموقعة في ٢٢ نوفمبر ١٩١٩ م ومعاهدة تريانون الموقعة في ٤ يونيو ١٩٢٠ م وهي المعاهدات التي أحدثت تغييرات إقليمية واسعة وخاصة في أوروبا ([٢١]) .

نتيجة لكل هذه المشاريع اجتمعت في فرساي لجنة تتألف من مندوبين اثنين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ومندوب واحد عن الدول العشرة المتحالفة وانتهت الاجتماعات بموافقة الدول ، ووضع العهد في صيغته النهائية في ٢٨ أبريل ١٩١٩م ، وكان من المفهوم أن تتنازل الدول عن سيادتها لعصبة الأمم وهذا لم يحصل ، فنشأت عصبة الأمم في جو غريب من التناقض ، انعقد أول اجتماع لمجلس عصبة الأمم في ١٦ يونيو ١٩٢٠ م بدعوة من الرئيس ولسن الذي لم يحضر الجلسة لأن الولايات المتحدة لم تكن قد انضمت إلى عصبة الأمم منتظرة تصديق الكونغرس الأمريكي على معاهدات الصلح ككل ، وهذا لم يحصل على الاطلاق إذ تم إنشاء عصبة الأمم دون الولايات المتحدة الأمريكية ([٢٢]) .

أهداف عصبة الأمم :

يتكون عهد عصبة الأمم من ست وعشرين مادة وديباجة تحدد أغراض العصبة ، جاء بها أن الأطراف السامية المتعاقدة ، بقصد تنمية التعاون بين الدول وتحقيق السلام والأمن ، رأت أن تقبل بعض الالتزامات التي تقضي بعدم الالتجاء للحرب ، وأن تعمل على إقامة علاقات صريحة بين الدول أساسها العدل والشرف ، وأن تنفذ تنفيذاً دقيقاً قواعد القانون الدولي ، وأن تجعلها القاعدة الحقيقة للصلة بين الحكومات ، وأن تحافظ على العدالة ، وتحترم بنزاهة كافة الالتزامات المترتبة على المعاهدات في علاقات الشعوب المنظمة ببعضها ، وتضمن العهد المبادئ التي تسعى العصبة إلى تحقيقها وهي على النحو التالي :

١- أن تقبل الدول التزامات معينة بعدم اللجوء إلى الحرب .
٢- أن تقوم العلاقات بينها علانية على أساس العدالة والشرف .
٣- احترام أحكام القانون الدولي والالتزامات الناجمة عن المعاهدات .
٤- تنمية التعاون بين الأمم في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ([٢٣]) .
كان لعصبة الأمم كما نص ميثاقها ، اختصاصات واسعة شملت الموضوعات الآتية :

١- نزع السلاح :

حيث طالب الميثاق في مادته الثامنة الدول الأعضاء لتخفض مستوى تسليحها إلى الحد الذي يتفق مع متطلبات أمنها الداخلي فقط ومع التزاماتها الدولية ، التي تقتضي منها المشاركة في عمل عسكري ضد دولة معتدية ، كما اهتم عهد العصبة بتحريم تجارة الأسلحة ، و اعتبر قيام الأشخاص بصناعة الأسلحة من الشرور الدولية التي يجب على الدول أن تعمل على تجنبها ، وألزمت الدول الأعضاء في النهاية بتبادل البيانات الكاملة عن نسبة أسلحتهم ، برامجهم الحربية ، البحرية والجوية وحالات صناعتهم القابلة للتحويل لأغراض حربية ([٢٤]) .

٢- التسوية السلمية للمنازعات:

فقد ألزم ميثاق عصبة الأمم الدول الأعضاء لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية وذلك باللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي أو بالعرض على مجلس العصبة أو على جمعيتها العمومية.

٣- التعاون الدولي :

اهتمت عصبة الأمم في معالجة الشؤون الاقتصادية ، المالية الدولية الصحية ، التعاون في مكافحة الأمراض والأوبئة ، كذلك اهتمت عصبة الأمم بالأوضاع الاجتماعية ، وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي ، والقضاء على البأس ، كما حاربت العصبة تجارة الرقيق ، واهتمت بحماية الأطفال المتشردين واللاجئين ، كما قامت بحماية المرأة ومكافحة المخدرات ، اهتمت عصبة الأمم كذلك بمجالات المواصلات والمرور وفرضها على دول الأعضاء ، كما نعتقد أن عصبة الأمم لو اهتمت بتنمية العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بين دول الأعضاء ، لكانت قد استطاعت أن تحقق العديد من أهدافها ، فتحقيق مثل هذه الروابط يجعل مصالح الدول في إقامة عالقات سلمية ما يحقق مصالحها ([٢٥]) .

٤- الأمن الجماعي :

ينطلق من فكرة أن أي عدوان أو تهديد ضد أية دولة عضو في عصبة الأمم يعتبر عدوانا على كل الدول الأعضاء ، ومن لم تقع عليهم جميعاً مسؤولية التضامن لردع العدوان ، وحول مجلس العصبة صلاحية اتخاذ

التدابير اللازمة لمساعدة الدولة أو الدول المعتدي عليها ، ومعاقبة الدولة أو الدول المعتدية ، والعقوبة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، وذلك لإجبار الدول المعتدية على العودة للالتزام بالشرعية ويرى بعض المؤرخين أن من العيوب التي شابت نظام الأمن الجماعي في عهد العصبة أنها تركت لكل عضو يقرر ما إذ كان قد عمل من أعمال الحرب ، واتخاذ الاجراءات بحق الدولة المعتدية ، أما الاجراءات العسكرية فإن تمسك الدول بمبدأ السيادة المطلقة كان أحد كان أحد العوامل التي أدت إلى عدم الالتزام بتطبيق عهد عصبة الأمم ([٢٦]) .

٥- نظام الانتداب :

ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظاماً أطلق عليه نظام الانتداب ويقضي بأن الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا ، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها ، يجب أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة ، والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستاراً لتخفي وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة ، وقسمت الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعاً لمرحلة رقي السكان ودرجة حضارتهم في البلاد التي أخضعت للانتداب ، فوضعت في القسم الأول البلاد العربية التي كانت تكون جزءاً من الدولة العثمانية ، وحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق ، بأن تقدم له المشورة والمساعدات الإدارية إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه ذلك القطر إدارة شؤونه بنفسه ، بحيث ينبغي أن يكون لرغبات الشعب الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة ، ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمينتين في تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية ، واندلعت ثورات عديدة في فلسطين وفي سورية وفي العراق أبانت عن كراهية العرب العميقة لهذا النظام الاستعماري الجديد، وللدولتين المنتدبتين ([٢٧]).

وشملت هذه الأقاليم كلاً من سوريا ولبنان ، ووضعتا تحت الانتداب الفرنسي والعراق وفلسطين وإمارة شرق الأردن ووضعت تحت الانتداب البريطاني ، أما الانتداب فئة «ب» فقد طبق على المستعمرات الألمانية في أواسط أفريقيا والتي اعتبرت أقل تقدما، ولم يعترف لهذه الأقاليم بحقها في الاستقلال أو الحكم الذاتي ، وتعين على الدول المنتدبة إدارتها بما يكفل مصالح شعوبها وتحت إشراف ورقابة من جانب مجلس العصبة ، وخضعت له كل من الكاميرون وتوجو (ووضعتا تحت الانتداب المشترك البريطاني والفرنسي وتنجانيقا ووضعت تحت الانتداب البريطاني وإقليم رواندا أو روندي (ووضع تحت الانتداب البلجيكي)، أما الانتداب فئة «جـ» فقد منح الدولة المنتدبة على الأقاليم التي خضعت لها الحق في أن تديرها كجزء من إقليمها مع تعهدها بضمان مصالح السكان وكان أقرب ما يكون إلى التنازل للدولة المنتدبة عن هذه الأقاليم ، وقد طبق نظام الانتداب فئة «جـ» على كل من إقليم جنوب غرب أفريقيا (ووضع تحت انتداب

جنوب أفريقيا) و جزر كارولين ومارشال وماريان الواقعة في المحيط الهادي (ووضعت تحت انتداب اليابان) ، وجزيرة نورو (وضعت تحت انتداب أستراليا) وساموا الغربية (وضعت تحت انتداب نيوزيلندا) ([٢٨]).

من خلال ما جاء في صك الانتداب يمكن القول أنه لا يذكر في أية كلمة من كلمات مقدمته ولا خاتمته يفيد استناده إلى أي قانون دولي عام ، باستثناء استناده إلى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، حيث يقول فيها يجب أن تطبق على المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة ، المبدأ القاضي يجعل سعادة شعوبها وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن ، ويجب أن تنص في هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة والطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المالية وموقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على أحسن ما يرام ([٢٩]).

هيئات عصبة الأمم :

أنشئت العصبة بوصفها منظمة دولية الاستمرارية ، فلم تنص في معاهدة فرساي على تاريخ معين لانتهائها ، وطبقاً للمادة الثانية من عهد العصبة ، تتألف من ثلاثة أجهزة رئيسية هي : مجلس العصبة والجمعية العامة والأمانة العامة وكان مقرها في مدينة جينيف بسويسرا .

١– مجلس العصبة :

يضم خمسة عشر عضواً ستة دائمون وهم ممثلو الدول الكبرى (بريطانيا – فرنسا – ايطاليا — روسيا– اليابان –ألمانيا) وتسعة أعضاء غير دائمين منتخبين من قبل الجمعية العامة لزمن محدد، ومنح عهد عصبة الأمم دوراً مهماً لمجلسها في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية من جهة وفي ضمان تنفيذ قرارات التحكيم الدولي والأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي من جهة أخرى ، كما يمكن القول إذ لم تمتثل الدولة المدنية للحكم ، فإن النزاع الذي ينشأ والمتعلق بالتنفيذ سيكون نزاعاً جديداً ذات طابع سياسي يقتضي حله بأساليب سياسية ، إذ تعتبر المنظمات الدولية هي الجهة الرئيسية المؤهلة لإيجاد هذه الأساليب السياسية ، وتعد عصبة الأمم أول منظمة دو لية خرجت من نطاق الدول المسيحية ، فهي منظمة دولية لغالبية أديان العالم ([٣٠]).

٢– الجمعية العامة :

تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في العصبة ، وكانت تعقد دورة سنوية واحدة خلال شهر سبتمبر ، ، وبلغ عدد الأعضاء الأصليين ٣٢ عضواً ، وهم ممثلو الدول المتفاهمة التي وقعت على معاهدة فرساي ، وبلغ عدد الأعضاء المدعوين وهم اسبانيا وسويسرا و بلجيكا وهولندا وبعض دول أمريكا الجنوبية حوالي ١٣

دولة ، أما الأعضاء المقبولين من قبل الجمعية العامة للعصبة فقد بلغ حوالي ٢٠ دولة ، وكان من حق الجمعية العامة عقد دورات استثنائية عند الحاجة ، وجلسات الجمعية كجلسات المجلس علنية ، والتصويت فيها مبدئياً بالإجماع باستثناء صوتي الدولتين المتنازعتين .

٣- الأمانة العامة :

كانت تتألف من الأمين العام والمساعد وثلاثة نواب ، وبلغ عدد موظفي أمانة السر عام ١٩٣٩ م حوالي ٨٠٠ موظف ، ينتمون إلى خمسين دولة ، وبلغت موازنة العصبة عام ١٩٣٨ م ما يزيد على ٣٨ مليون فرنك سويسري ([٣١]) .

اختصاصات الجمعية العامة :

تنفرد الجمعية العامة بالنظر في جميع المسائل التي تدخل ضمن نشاط عصبة الأمم التي تتمثل في :

- المحافظة على السلم العالمي .
- حل النزعات الدولية .
- منع وقوع حرب أو تهديد .
- قبول الأعضاء الجدد في العصبة .
- انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس العصبة.
- اقرارها تنظيم ميزانية العصبة .
- تعيين موظفي العصبة .
- تحديد نصيب كل دولة بتحمل نفقات العصبة ([٣٢]).

اختصاصات المجلس :

يقوم المجلس بدور الوسيط محاولاً حمل الطرفين على التفاهم المباشر، أو على الأقل على إجراء تسوية ومن ثمة يعد المجلس تقريراً فإذا نال الإجماع باستثناء صوتي طرفي النزاع اكتسب صفة القانون وأصبح ملزم للدول المتنازعة ، أما إذا لم ينل سوى الأغلبية ، فلا يكتسب خلافاً لما سبق أي صفة إلزامية وتبقى الحرب جائزة مبدئياً ، ويختص مجلس العصبة تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وتسوية النزاعات الدولية من خلال الاضطلاع بدور الوسيط في التقريب بين أطراف المنازعات وتهيئة الأسس الكفيلة بحل خلافاتها سلميا ، وإقرار التدابير الدولية الجماعية من عسكرية وسياسية واقتصادية التي يتعين اتخاذها لمعاقبة العدوان وإحباط أثاره ([٣٣]) .

اختصاصات الأمانة العامة :

غلب الطابع الإداري والفني على عمل أمانة عصبة الأمم ، فقد قامت بإعداد كافة الدراسات والبحوث اللازمة لقيام الأجهزة السياسية بعملها وأصبحت بعد فترة مركزاً للمعلومات في كافة ما يتصل بالمسائل الدولية ، سواء في المجال السياسي أو الفني أو الإنساني ، بل إن مجالات متخصصة في مختلف هذه الشؤون كانت تصدر من عصبة الأمم ، وتقوم الأمانة العامة بالتحضير للاجتماعات وتسجيلها وتنفيذ قرارات أجهزة العصبة السياسية ، ومن أهم الوظائف التي قامت بها أمانة العصبة تسجيل المعاهدات وتتولى الأمانة العامة دعوة المجلس للانعقاد عند قيام حالة الحرب أو التهديد بالحرب ، كما أنها تعتبر أداة اتصال بين الدول المتنازعة ، والمجلس أو الجمعية العامة في عرض النزاع على هاتين الهيئتين و تتولى مهمة تسجيل ونشر المعاهدات الدولية ، فقد تقرر أن يكون مقرها بجنيف بسويسرا ، كما تقرر أن يتمتع جميع ممثلي أعضائها وموظفيها بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية ([٣٤]).

٤- السكرتارية :

لما كان مقر العصبة هو جنيف ففي طبيعة الحال يكون مقر السكرتارية في جنيف أيضاً ، وتتألف السكرتارية مما يقرب من الخمسمائة شخص من رجال ونساء وهؤلاء الموظفون يمثلون أربعين دولة مختلفة ، لا يحملون أي مسئولية إلى الحكومات المنتمين إليها بل إنهم موظفون من قبل العصبة تعينهم العصبة وتدفع لهم رواتبهم و يكونوا مسئولين لها فقط ، وتعود مراقبة الأشغال العامة للسكرتارية إلى السكرتير العام ، وقد يرجع إليه أيضاً تعيين أعضاء السكرتارية بموافقة المجلس وبفضل وظيفته الأولية فهو يكون في الوقت نفسه سكرتيراً عاماً للجمعية والمجلس ، وللسكرتير العام مساعد خاص وآخران عاملان ، أما انتخابه فيرجع إلى المجلس مع موافقة الجمعية العمومية ، وقد تنقسم أعمال العصبة التي تقوم بها السكرتارية إلى شُعب يبلغ عددها الأحد عشرة وهي :

١- شعبة نزع السلاح - شعبة الاقتصاد والمالية - شعبة الصحة - شعبة الانتدابات - شعبة القومسيونات الادارية لأراضي (السار) والمدينة الألمانية المستقلة (دانزيغ) ، ولأجل الأقليات - شعبة الاستخبارات - الشعبة العدلية - شعبة السياسة - شعبة المسائل الاجتماعية (كمسألة الأفيون والتعاطي وبيع الأطفال والنساء وحماية الأطفال) - شعبة النفايات - شعبة التعاون الفكري والفروع الدولية .

وتقوم السكرتارية أيضاً بأعمال كحفظ القيود وجمع المستندات ونشر التقارير وتسجيل المعاهدات وتهيئة ما يلزم لعقد المؤتمرات وترجمة الصكوك إلى اللغتين الرسميتين (الفرنسية والانجليزية) ([٣٥]) .

هيئات فرعية ذات صلة بعصبة الأمم :

منظمة العمل الدولية :

كان مقرها جنيف بحيث تعمل على رفع مستوى المعيشة ، وتحسين صلات العمال بواسطة الاتفاقات الدولية ، و تتألف هذه المنظمة من أعضاء العصبة كافة ، كما تتألف البعثة القومية التي تحضر جلسة المؤتمر السنوي من أربعة أعضاء : اثنان يتم تعينهما من طرف الحكومة ، واثنان تعين إحداهما منظمات أصحاب العمل ، والآخر تعينه النقابات العمالية ، وكان من واجبات هذا المكتب أن يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لطوائف العمال فيعقد المكتب الذي تمثل فيه الدول المختلفة لبحث ساعات العمل، والشروط التي يخضع لها أصحاب الأعمال والعمال ، ومشكلة البطالة وتعويض العمال والتأمين الصحي، وتشغيل النساء والأطفال ، وعقد اتفاقات دولية تضمن تنفيذ القرارات المتفق عليها وكان المكتب الدائم لهذه المنظمة يجتمع في جنيف مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ويتألف من اثنين وثلاثين عضواً ، ثمانية منهم يمثلون الحكومات المختلفة ([٣٦]) .

محكمة العدل الدولية :

كانت هناك مشكلات بين الدول يمكن أن ينظر إليها من الناحية القانونية فقط ، من أجل هذا أنشأت محكمة العدل الدولية ، اتخذت من لاهاي في هولندا مقرا لها ، أنشأت عصبة الأمم محكمة العدل الدولية الدائمة بموجب المادة الرابعة عشر من قانونها بغية الفصل في أي خلاف ذي صيغة دولية يرفعه إليها الطرفان صاحبا العلاقة ، لذلك رأت عصبة الأمم أن تقوم بحل المسائل والفصل فيها بالطرق القضائية إلى محكمة دائمة وتتألف هذه المحكمة من إحدى عشرة قاضيا أصليا، و أربع قضاة نواب من كبار رجال القانون يختارهم المجلس الأعلى للعصبة والجمعية العمومية ، ومن أكبر عدد ممكن من الدول لمدة تسع سنوات ، وكان من حق الدول أن تلجأ إلى هذه المحكمة فيما ينشأ بينها من منازعات، ترى حّلها بواسطة تحكيم القانوني، في هذه الحالة تتفق الدول المتنازعة على قبول قرار المحكمة دون جدل ([٣٧]) .

العضوية في العصبة :

تعتبر الأمور الخاصة بتنظيم العضوية في عصبة الأمم في مقدمة المسائل الدالة على حقيقة التقدم الذي طرأ على عملية التنظيم الدولي مقارنةً بالوضع السائد قبل الحرب العالمية الأولى ، فلم تكن المنظمة مجرد تحالف بين الدول المنتصرة في الحرب ومقصورة عليهم وإنما تطلعت لأن تصبح منظمة عالمية بحق تستطيع كافة الدول التي تتوافر فيها شروط موضوعية معينة أن تنضم إليها ،وصحيح أن ميثاق العصبة حرم على الدول المهزومة في البداية الالتحاق بالعصبة لكن هذا الاستبعاد كان مؤقتاً حيث اعتبرت العضوية ميزة لا

يصح أن يتمتع بها سوى الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها واحترام كلمتها ومستعدة للاستجابة لما يطلب منها وتحمل ما تفرضها عليها العصبة من أعباء ، وحيث إن الدول المهزومة اعتبرت مسؤولة عن إشعال فتيل الحرب ولا تحترم كلمتها والمواثيق التي توقع عليها فقد استبعدت مؤقتاً من عضوية العصبة وكان عليها الانتظار إلى أن تتغير أوضاعها وتثبت العكس ([٣٨]) .

لم يكن حق العضوية في عصبة الأمم قاصراً على الدول وحدها ، وإنما كان يمكن لكيانات أخرى أن تصبح أعضاء فيها ، حيث كانت المادة ١ \ ٢ من عهد العصبة تنص على أنه يحق لكل دولة أو دومينون (أي دولة مرتبطة بالتاج البريطاني)، أو مستعمرة متمتعة بالاستقلال الذاتي ، أن تصبح عضواً بها ، وينقسم الأعضاء إلى أعضاء أصليين ، وهم الدول التي وقعت على عهد العصبة ، وعددهم سبعاً وعشرين دولة من بينهم الولايات المتحدة التي لم تصدق على العهد ولم تصبح أبداً عضواً في العصبة ، ومن جهة أخرى الأعضاء المنضمون ، وهم الدول والكيانات الأخرى التي انضمت إلى العصبة بعد نشأتها وعددهم حوالي عشرين دولة من بينهم جمهورية مصر العربية التي انضمت إليها عام ١٩٣٧ م ([٣٩]) .

وكان عهد عصبة الأمم يمنح لكل دولة أو دمينيون أو مستعمرة الحق في الانسحاب شريطة الإبلاغ عنه قبل تنفيذه بعامين ، وأداء جميع التزاماته تجاه العصبة قبل مغادرتها ، وقد انسحب منها ست عشرة دولة ، وقد كان يحق في المقابل لمجلس العصبة فصل العضو الذي ينتهك أحكام عهد عصبة الأمم شريطة أن يتخذ قرار الفصل بالإجماع ، وذلك مع عدم الأخذ في الاعتبار صوت الدولة المعنية إذا كانت عضواً في المجلس ، وطبقت عقوبة الفصل مرة واحدة على الاتحاد السوفيتي السابق عقب اعتدائه على فنلندا ([٤٠]) .

نظرت بعض الدول إلى العصبة باعتبارها مؤسسة تهدف إلى تكريس نتائج الحرب العالمية الأولى ، أكثر منها مؤسسة تهدف إلى إقرار السلام العالمي ، فلم تقبل ألمانيا في العصبة إلا سنة ١٩٢٦ م ، وانسحبت منها ١٩٣٣ م ، ولم ينضم الاتحاد السوفيتي إلا سنة ١٩٣٤ م ، وتم فصله من العصبة سنة ١٩٣٩ م ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل عضوية العصبة بسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق علي اتفاقية فرساي ، وكما انسحبت اليابان منها ١٩٣٣ م ، وإيطاليا سنة ١٩٣٧ م ، كما ظل إسهام الدول الآسيوية والأفريقية الجديدة في أعمال العصبة محدوداً وبذلك تحولت العصبة إلى منظمة أوربية في الأغلب ، ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ القرارات في الجمعية والعصبة طبقاً لقاعدة الإجماع أضعف من قدرتها على اتخاذ القرارات ، هذا بالإضافة إلى تساوى اختصاصات المجلس والجمعية مما أدى إلى تنافسهما بل وإلى صدور قرارات متعارضة ، بالإضافة إلى أن عهد عصبة الأمم لم يحرم الحرب فقد قررت المادة الخامسة عشر من عهد عصبة الأمم عدة إجراءات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ([٤١]).

كانت أهم القضايا التي أحرزت فيها عصبة الأمم نجاحاً النزاع بين فنلندا والسويد حول جزر الأند ١٩٢٠ م، والنزاع بين بولنده وألمانيا حول حدود سيليزيا ١٩٢١ م ، ومشكلات الحدود اليونانية البلغارية ١٩٢٥ م ، وبين بيرو وكولومبيا ١٩٣٣ م .

اجراءات تسوية المنازعات كالآتي :

١- إذا مرت ثلاثة أشهر على صدور حكم قضائي ، أو حكم صادر من محكمة تحكيم دون أن ينفذ .

٢- إذا مرت ثلاثة أشهر على صدور قرار جماعي من مجلس عصبة الأمم ضد عضو دون أن يمتثل له .

٣- إذا مرت ثلاثة أشهر على عرض النزاع أمام مجلس العصبة دون أن يحصل عليه إجماع لإصدار قرار فيه وبذلك لم تكن الحرب عملاً غير مشروع بل كانت إحدى الوسائل ، أو المرحلة الأخيرة بعد انقضاء المهلة المحددة في العهد ، التي يحاول فيها المجلس تجنب قيام الحرب وبالتالي فشل نظام الأمن الجماعي للعصبة في حل بعض النزاعات الدولية ، مثل حل عدد من المشاكل الثنائية بين الدول ، مثل الخلاف بين بولونيا ولتوانيا عام ١٩٢٠ م ، وكذلك بالنسبة لحل القضايا الهامة مثل النزاع الإيطالي – اليوناني عام ١٩٢٣ م ، والنزاع الصيني الياباني عام ١٩٣١ م حول منشوريا ، والنزاع الذي وقع بين ايطاليا وإثيوبيا عام ١٩٣٥ م – ١٩٣٦ م ،وفشلت في احتوائه والوصول لحل نهائي له وانتهى الأمر باحتلال ايطاليا لإثيوبيا عام ١٩٣٦ م ([٤٢]).

الانسحابات الدولية من العصبة :

بلغت حالات الانسحاب من العصبة خلال الفترة من (١٩٢٠ م – ١٩٣٩ م) ١٦ حالة أهمها : البرازيل (١٢ يونيو ١٩٢٦ م)اليابان (٢٧ مارس ١٩٣٣ م) ألمانيا ١٩ أكتوبر ١٩٣٣ م وكانت قد قبلت بالعصبة عام ١٩٢٦ م ، والمجر (١٣ أبريل ١٩٣٩م) ، وإسبانيا (٨ مايو ١٩٣٩ م) ، كما حدثت أكبر موجة للانسحابات عام ١٩٣٩ م حين انسحبت ثماني دول أمريكية جنوبية هي باراجواي وجواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا وسلفادور وشيلي وفنزويلا وبيرو، أما عقوبة الطرد فلم توقع إلا على دولة واحدة وهي الاتحاد السوفييتي عام ١٩٣٩ م بسبب اعتدائه على فنلندا، وكان الاتحاد السوفييتي قد التحق بالعصبة عام ١٩٣٤ م ، وتشير الإحصاءات الخاصة بالعضوية في عصبة الأمم إلى أن مجموع الدول التي أصبحت أعضاء في العصبة (ولو لبعض الوقت) وصل إلى ٦٣ دولة ولكن عدد الدول الأعضاء في العصبة لم يزد في أي وقت على ٥٨ دولة عام ١٩٣٧ م وكان عدد الدول الأعضاء في العصبة ٤٢ دولة عام ١٩٢٠ م ووصل إلى ذروته عام ١٩٣٧ م ٥٨ دولة وعاد إلى الانخفاض بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ٤٣ دولة عام ١٩٤٠ م ثم هبط إلى ١٠ دول عام ١٩٤٣ م ([٤٣]) .

يخبرنا التاريخ أن شعارات عصبة الأمم مزقتها سلسة من الإخفاقات السياسية الخطيرة ، الأولى وربما الأشد خطراً هي عدم وجود الولايات المتحدة الأمريكية ضمن العصبة ، ومن الواضح تماما أن الحرب العالمية الأولى وضعت نهاية للهيمنة الأوربية على السياسة الدولية ، وإحدى نتائج ذلك تتمثل في أن القوى الأوربية أخفقت باستمرار في استخدام قدرة العصبة الكامنة ، وغالبا ما تجاهلت أو لم تستخدم البنود التي كانت تسمح باستخدام فعل حاسم ضد المعتدين (٤٤) .

أسباب فشل عصبة الأمم :

يرجع الفقه الدولي فشل العصبة إلى العديد من الأسباب من أهمها :

١- عجز العصبة عن تحقيق العالمية :

على الرغم من أن العصبة نشأت كمنظمة عالمية ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك ، حيث لم ينضم إلى عضويتها بعض الدول ذات الأهمية الواضحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، كما انسحبت منها دول أخرى لا تقل أهمية ، نظراً لأن عهد العصبة كان ينص صراحة على جواز انسحاب الدول من العصبة (٤٥).

٢- عدم تحريم الحرب :

على الرغم من أن عصبة الأمم قامت على أثر اندلا ع الحرب العالمية الأولى ، فلم تستطيع أن تحرم الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، فالمادة ١٥ من عهد عصبة الأمم تنص على أنه لا يجوز شن الحرب قبل مضي ثلاثة أشهر من اتخاذ أحد أو بعض اجراءات التسوية السلمية للنزاع ، كما أنها تحظر إعلان الحرب على دولة قبلت قرار التحكيم أو القضاء أو التزمت بقرار المجلس الصادر بالإجماع ولو بعد مضي الثلاثة أشهر، ويفهم من ذلك أن الحرب في ظل عهد عصبة الأمم لم تكن مشروعة بصفة مطلقة ، بل كانت على العكس وسيلة أخيرة لحل المنازعات.

٣- قصور عهد عصبة الأمم وعدم فاعليته :

تضمن عهد عصبة الأمم العديد من نقاط الضعف سواء كان ذلك متعلقاً في علاقة الفروع الرئيسية للعصبة بعضها بالبعض الآخر مما أدى إلى ازدواج اختصاصات الجمعية العامة والمجلس ، وتضارب القرارات أم كان ذلك متعلقاً بأسلوب ممارسة الاختصاصات ، وكان يعد الإجماع في التصويت في مقدمة الأسباب إلى ضعف حركة العصبة وفشلها في القيام بوظيفتها (٤٦).

٤- فشل النظم التي قررتها العصبة في تحقيق أهدافها :

لم تقم العصبة بتنفيذ (نظام حماية الأقليات) بصورة واحدة في كافة البلاد ، وأساءت تطبيق (نظام الانتداب) فبدلاً من أن تضعه لصالح الأقاليم الخاضعة له كان يتم تطبيقه لمصلحة الدولة المنتدبة ، كذلك لم تطبق (نظام تقرير المصير) إلا لمصلحة بعض الدول المنتصرة بالرغم من إقراره في مؤتمر فرساي، وعلى أية حال ، فإن تقويم عصبة الأمم ، لا يخلو من أية جوانب إيجابية ، فبالإضافة إلى نجاحها في حل بعض المشكلات الدولية في سنواتها الأولى ، فإنه يكتب لهذه المنظمة أنها بعثت الشعور العام بأهمية التضامن الدولي، وبحتمية وجود منظمة دولية عامة، ووضعت البذور الأولى لنظرية الأمن الجماعي ([٤٧]) .

الخلاصة :

شهدت الجماعة الدولية في الفترة الممتدة من ١٩١٤ م إلى ١٩١٩ م ، حرب عالمية خلفت خسائر مادية وبشرية ومعاناة ، سواء في القارة الأوروبية أو في العالم وظهرت جهود دولية في شكل مجموعة من التكتلات والتنظيمات ، التي حاولت إرساء قواعد لضبط سلوك الدول لتفادي، الحروب وكانت آخرها في إنشاء عصبة لأمم في ١٩١٩ م ، التي حاولت أن تجنب الإنسانية مآسي الحرب السالفة ، إلا أنها أخفقت في ذلك مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ م ، التي كانت أكثر شمولية وخراب ودمار، سقط جرائها الملايين من الضحايا .

المصادر والمراجع :

١. د جعفر عبدالسلام ، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠ م.

٢. د. ابراهيم أحمد شلبي ، التنظيم الدولي : دراسة في النظرية العامة و المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

٣. وسام عبد العزيز، البوسنة، الصرب، كرواتيا، ط ١ ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د. م ، ١٩٩٤م.

٤. ممدوح نصار، أحمد وهبان ، التاريخ الدبلوماسي للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥. ١٩٩١ م، دار الكتب العربية ، الاسكندرية ، ٢٠١٩م.

٥. د الحسيني الحسيني معدي ، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، ٢٠١١م.

٦. د شوقي عطاالله الجمل ، د عبدالله عبدالرازق إبراهيم ، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، عام ٢٠٠٠ م.

٧. سعيد ابراهيم كريديه ، الأحداث الأولى في الحرب العالمية الأولى ، دار الرشاد ، بيروت ، ٢٠١٤ م.

٨. بول كيندي ، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصناعية الكبرى ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ م.

٩. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت.

١٠. لويس شنايدر ، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : سعيد عبود السمراني ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. س. ن ، ١٩٦٠ م.

١١. إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ أوربا السياسي المعاصر، دار ومكتبة الحامد، ط١ ،الأردن، ٢٠٠٢م.

١٢. عبد التواب أحمد سعيد، تاريخ أوروبا المعاصر، دار الفكر،عمان ، ٢٠١٠م.

١٣. ليون تروتسكي ، تاريخ الثورة الروسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٣٣ م.

١٤. فادي وارد خليل ، تاريخ العلاقات الدولية ، الأنصار للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ م.

١٥. بولوماريف ، غروميكو ، خفوستوف ، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج ١ ، دار التقدم ، موسكو، ١٩٧٥ م .

١٦. [١] – لينن ، المؤلفات الكاملة ، مجلد ٤٢ ، ترجمة إلياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٩ م.

١٧. د عبدالعزيز سليمان نوار ، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، دار النهضة العربية بيروت ، ٢٠١٤ م.

١٨. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أروبا الحديث والمعاصر ١٨١٥م- ١٩٩١م ، دار المعرفة الجامعية، د. ب. ن، ٢٠٠٠م.

١٩. لبيب عبد الستار، أحداث القرن العشرين ، دار المشرق، ط٤ ، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٠. عبد الحميد بن باديس، الشهاب، المجلد السابع، السنة السابعة ، دار العرب االسالمي، ط١ ، بيروت، ٢٠٠١م.

٢١. مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ أروبا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى ١٧٨٩ -١٩١٤ م ،ج ٣ ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط٣ ،د. ب. ن، ٢٠٠٤م.

٢٢. بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حطوم ، ط٢ ، دار الفكر، د. ب. ن، ١٩٨٠م.

٢٣. محمد صاحب سلطان، العلاقات العامة في المنظمات الدولية، دار المسيرة، ط١ ،عمان، ٢٠١٢ م.

٢٤. خليل حسن، التنظيم الدولي، المجلد الأول ، النظرية العامة والمنظمات العالمية ، دار المنهل اللبناني للدراسات، ط١ ،د .ب. ن، ٢٠١٠ م.

٢٥. عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام ، ج٤ ، منشأة المعارف، ط١ ،عمان، ٢٠٠٢ م.

٢٦. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة ، دار إيتراك للنشر والتوزيع، ط٢ ، د. ب. ن ، 2004 م.

٢٧. السيد مصطفى أبو الخير، المبادئ العامة في القانون الدولي المعاصر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، القاهرة، 2006م.

٢٨. سهيل حسين الفتلاوي ، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ م.

٢٩. محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، ط١ ، لبنان ، ٢٠٠٢ م.

٣٠. جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، أصولها وتطورها ومحاولة إيجاد حل لها ، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ب ط ، د. ب. ن، ١٩٦٥ م.

٣١. د فادي وراد خليل ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين ، دار الأنصار للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٥ م.

٣٢. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، دار الفكر الجامعي، ط١ ، د. ب. ن، ٢٠٠٧ م.

٣٣. اسماعيل صبري مقلد ، العالقات السياسية الدولية ، النظرية والواقع ، المكتبة الوطنية، ط١ ، الجيزة، ٢٠١١م.

٣٤. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، ج ٤ ، منشأة المعارف، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٢ م.

٣٥. د نسيم سوسه، عصبة الأمم والعراق، دار الطباعة الحديثة، بغداد ، ١٩٣١ م.

٣٦. هـ . كار، ترجمة : سمير شيخاني، الموسوعة السياسية العالمية، العالقات الدولية منذ معاهدات الصلح ١٩١٩م-١٩٣٩م ، دار جيل، ط١ ،بيروت، ١٩٩٢ م.

٣٧. عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥م-١٩٢٠م ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط١ ،بيروت، ١٩٧٤ م.

٣٨. د محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية، مطبعة نهضة مصر ، عام ١٩٥٧ م .

٣٩. د جوانيتا إلياس ، د بيتر ستش ، أساسيات العلاقات الدولية ، ترجمة د محيي الدين حميدي ، دار الفرقد للنشر ، دمشق – سوريا ، ٢٠١٦ م.

الهوامش

[١] **– د حارث قحطان عبدالله ، محاضرات الوسيط في التنظيم الدولي ، ص ٢ ، مرجع سابق .**

[٢] – د جعفر عبدالسلام ، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية ، ص ١٩ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

[٣] – سعيد ابراهيم كريديه ، الأحداث الأولى في الحرب العالمية الأولى ، ص ٧ ، دار الرشاد ، بيروت ، ٢٠١٤ م .

[٤] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ١٣ ، مرجع سابق .

[٥] – د الحسيني الحسيني معدي ، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية ، ص ١٥ – ١٦ ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، ٢٠١١ م .

[٦] – رياض الصمد ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ص ٦٧ ، مرجع سابق .

[٧] – بول كيندي ، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصناعية الكبرى ، ص ٣٦٨ ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣ م .

[٨] – رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ص ٩٢ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت .

[٩] – لويس شنايدر ، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : سعيد عبود السمراني ، ص ٥٥ ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. س. ن ، ١٩٦٠ م .

[١٠] – إسماعيل نوري الربيعي، تاريخ أروبا السياسي المعاصر، ص ٦٩ ، دار ومكتبة الحامد، ط١ ،الأردن، ٢٠٠٢م .

[١١] – عبد التواب أحمد سعيد، تاريخ أوروبا المعاصر، ص ٧٤ ، دار الفكر، ط١ ، عمان ، ٢٠١٠م .

[١٢] – الحسيني الحسيني معدي ، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية ، ص ٤٧ ، مرجع سابق .

[١٣] – د عبدالعزيز سليمان نوار ، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، ص ٤٧١ ، دار النهضة العربية بيروت ، ٢٠١٤ م .

[١٤] – د محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ص ٢٨١ – ٢٨٢ ، مرجع سابق .

[١٥] – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أروبا الحديث والمعاصر ١٨١٥م– ١٩٩١م ، ص ١٧٣ – ١٧٤ ، دار المعرفة الجامعية، د. ب. ن، ٢٠٠٠م .

[١٦] – لبيب عبد الستار، أحداث القرن العشرين ، ص ١٢ دار المشرق، ط٤ ، بيروت، ١٩٨٦م .

[١٧] – عبد الحميد بن باديس، الشهاب، المجلد السابع، السنة السابعة ، ص ٤٣٦ ، دار العرب االسالمي، ط١ ، بيروت، ٢٠٠١م .

[١٨] – مفيد الزيدي ، موسوعة تاريخ أروبا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى ١٧٨٩ –١٩١٤ م ، ص ٩٥٩ – ٩٦٠ ، ج ٣ ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط٣ ،د. ب. ن، ٢٠٠٤م .

[١٩] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ١٦ ، مرجع سابق .

[٢٠] – خليل حسن، التنظيم الدولي، المجلد الأول ، النظرية العامة والمنظمات العالمية ، ص١٢٩ – ص ١٩٣ ، دار المنهل اللبناني للدراسات، ط١ ،د .ب. ن، ٢٠١٠ م .

[٢١] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ١٧ – ١٨ ، مرجع سابق .

[٢٢] – عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام ، ج٤ ، ص ٦٥ ، منشأة المعارف، ط١ ،عمان، ٢٠٠٢ م .

[٢٣] – د محمد سعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

[٢٤] – السيد مصطفى أبو الخير، المبادئ العامة في القانون الدولي المعاصر، ص ١٨١ ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، القاهرة، 2006م .

[٢٥] – سهيل حسين الفتلاوي ، المنظمات الدولية، ص ٢٦ ، دار الفكر العربي، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .

[٢٦] – محمد علي القوزي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ص ١٢٢ ، دار النهضة العربية، ط١ ، لبنان ، ٢٠٠٢ م

[٢٧] – د عمر عبدالعزيز عمر ، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث ، ص ١٧٩ – ١٨٠ ، مرجع سابق .

[٢٨] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ٢٧ – ٢٨ ، مرجع سابق .

[٢٩] – جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، أصولها وتطورها ومحاولة إيجاد حل لها ، ص٢٥، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ب ط ، د. ب. ن، ١٩٦٥ م .

[٣٠] – سهيل حسين الفتلاوي ، الأمم المتحدة ومبادئها ج١ ،ص ٤٢ ، مرجع سابق .

[٣١] – د فادي وراد خليل ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ص ١٧١ – ١٧٢ ، دار الأنصار للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٥ م .

[٣٢] – جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي ، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، ص ١٦٩ ، دار الفكر الجامعي، ط١ ، د. ب. ن، ٢٠٠٧ م .

[٣٣] – اسماعيل صبري مقلد ، العالقات السياسية الدولية ، النظرية والواقع ، ص ١١٥ ، المكتبة الوطنية، ط١ ، الجيزة، ٢٠١١ م .

[٣٤] – عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام، ج ٤ ، ص ٧٣ ، منشأة المعارف، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٢ م .

[٣٥] – د نسيم سوسه ، عصبة الأمم والعراق ، ص ٦ – ٧ ، دار الطباعة الحديثة ، بغداد ، ١٩٣١ م .

[٣٦] – هـ .كار، ترجمة : سمير شيخاني، الموسوعة السياسية العالمية، العالقات الدولية منذ معاهدات الصلح ١٩١٩م–١٩٣٩م ، ص ١٠٥ ، دار جيل، ط١ ،بيروت، ١٩٩٢ م .

[٣٧] – عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥م–١٩٢٠م ، ص ٢١٢ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط١ ،بيروت، ١٩٧٤ م .

[٣٨] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ٢٣ ، مرجع سابق .

[٣٩] – د محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، ص ٣١ وما بعدها ، مطبعة نهضة مصر ، عام ١٩٥٧ م .

[40] – Voir Colliard C–A . et Dubouis L. Intstatution internationals op.cit. p.190 .

[41] – Pitman Potter , An Introducation to the Study of International Organization , (New York : D. Appleton – Century,1935), pp.325–494.

[٤٢] – فادى وراد خليل ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ص ١٧٧ – ١٧٨ ، مرجع سابق .

[٤٣] – د حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، ص ٢٦ ، مرجع سابق .

[٤٤] – د جوانيتا إلياس ، د بيتر ستش ، أساسيات العلاقات الدولية ، ترجمة د محيي الدين حميدي ، دار الفرقد للنشر ، دمشق – سوريا ، ٢٠١٦ م .

[٤٥] – د مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ص ١٢ ، مرجع سابق .

[٤٧] – على صادق أبوهيف ، ص ٧٨٤ ، مرجع السابق .